مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9336

الجمعة، 2 حزيران/يونيو 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة/الرئيس	السيدة نسيبة/السيد أبو شهاب	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أبودو – بيريسبورن
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): في الساعة 6/37 بالتوقيت المحلي، في 31 أيار/مايو، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما وصفته بأنه ساتل استطلاعي عسكري من محطة سوهاي لإطلاق السواتل. وسقط الصاروخ قبالة الساحل الغربي لشبه الجزيرة الكورية بعد أن فقد قوة الدفع عقب انفصال مرحلتيه الأولى والثانية. وعزت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فشل عملية الإطلاق إلى انخفاض موثوقية نوع جديد غير محدد من نظام المحركات والوقود. وقالت وسائل الإعلام الرسمية إن البلد سيجري عملية إطلاق ثانية في أقرب وقت ممكن.

وفي 30 أيار/مايو، أرسلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إخطارا مسبقا إلى المنظمة البحرية الدولية. ولم يتم إخطار المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات.

وكما تؤكد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من حق دولة ذات سيادة أن تطلق ساتلا وأن تستفيد من الأنشطة الفضائية. لكن قرارات المجلس تحظر صراحةً على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء أي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

وفي 30 أيار/مايو، أدان الأمين العام بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلا باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من عمليات إطلاق السواتل باستخدام هذه التكنولوجيا واستئناف الحوار بسرعة لتحقيق هدف السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

وكانت آخر مرة أجرت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملية إطلاق مماثلة في 7 شباط/فبراير 2016. وأدان مجلس الأمن في قراره 2270 (2016) عملية الإطلاق تلك، التي استُخدمت فيها تكنولوجيا القذائف التسيارية، في انتهاك للقرارات ذات الصلة.

وفي 29 أيار/مايو، برر نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية لحزب العمال الكوري ضرورة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق ساتل استطلاعي عسكري بالرد على التدريبات العسكرية الجارية في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن تطوير ساتل استطلاعي عسكري كان جزءا من خطة التطوير العسكري الخمسية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتم الكشف عن هذه الخطة خلال المؤتمر الثامن للحزب، في كانون الثاني/يناير 2021، قبل وقت طويل من استئناف التدريبات العسكرية في المنطقة.

وقامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تماشيا مع خطتها الخمسية، بزيادة أنشطتها لإطلاق القذائف بشكل كبير في عامي 2022 و 2023، بما في ذلك إجراء أكثر من 80 عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ووصفت بيونغ يانغ عمليات الإطلاق هذه بأنها تضم أنظمة ذات أدوار في مجال الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يسمى بالأسلحة النووية التعبوية التكتيكية.

وعلاوة على ذلك، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الإشارة إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية منذ إحاطتنا الأخيرة (انظر S/PV.9305).

وبشكل منفصل، نتابع التقارير التي تفيد باستمرار الأنشطة السيبرانية غير المشروعة المنسوبة إلى جهات فاعلة منتسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووفقا للتقرير النهائي لفريق الخبراء المقدم عملا بالقرار 2627 (2022)، سرقت جهات فاعلة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المزيد من العملات المشفرة في عام 2022 أكثر من أي وقت مضى.

ويجب أن تكون مسائل السلام والأمن الرئيسية، مثل الحالة في شبه الجزيرة الكورية، مجالا للتعاون. وقد رحبنا بالتزام مجلس الأمن، على النحو المعرب عنه في القرار 2397 (2017)، بالتوصل إلى حل سلمي وشامل ودبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية. فالدبلوماسية، وليس العزلة، هي السبيل الوحيد للمضي قدما. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الوحدة والعمل في مجلس الأمن لا يفيد كثيرا في إبطاء المسار السلبي في شبه الجزيرة الكورية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتصاع لقيود، والأطراف الأخرى مضطرة إلى التركيز على الردع العسكري.

وأود أن أبرز مرة أخرى شواغلنا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية الاحتياجات الأساسية لفئاتها السكانية الضعيفة. ورحبنا بعودة دبلوماسيين من إحدى الدول الأعضاء إلى بيونغ يانغ في 27 آذار/مارس. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السماح بدخول الموظفين الدوليين، بمن فيهم المنسق المقيم، والإمدادات الإنسانية من دون عوائق، لتمكين الاستجابات الفعالة حسنة التوقيت.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الأمين العام لا يزال ملتزما التزاما راسخا بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهو يرحب بإعادة جمهورية كوريا مؤخرا تأكيد امتثالها لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

بشعور كبير بالإحباط نجد أنفسنا مرة أخرى في مجلس الأمن لمناقشة استفزاز آخر من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتل استطلاع في 31 أيار/مايو. وربما تكون عملية الإطلاق قد فشلت، ولكنها تمت في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعددة، مما زاد من حدة التوترات وهدد بزعزعة استقرار الحالة الأمنية الحساسة أصلا في المنطقة وخارجها. ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل عمليات الإطلاق الفاشلة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنها تمكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معرفة الثغرات التي تعتري قدراتها، وأن تحدد كيفية النهوض ببرامجها غير القانونية لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية وفقا لذلك. ونواياها، التي أكّدتها الإجراءات التي اتخذتها وبيانها، واضحة – وهي أن تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولم يؤد الإطلاق إلى تعطيل الحركة البحرية والجوية في المنطقة فحسب، بل أثار أيضا قلق جيرانها في اليابان وجمهورية كوريا.

إن لدى المجلس ولاية للتصرف ردا على النمط المتكرر والعدواني لانتهاكات قراراته المتعددة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد فعلنا ذلك، وتحديدا ردا على عملية إطلاق الساتل التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي كلا القرارين 2087 (2013) و 2270 (2016)، أدان المجلس التجارب التي أجراها البلد لمركبات الإطلاق الفضائية لأنها تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية وبالتالي تنتهك هذين القرارين. وأكد المجلس من جديد حق جميع البلدان في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما يتفق مع أحكام القانون الدولي. ومع ذلك، فإن الإطلاق الذي شهدناه هذا الأسبوع يشكل بلا شك انتهاكا للقانون الدولي. وتهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن بإجراء عملية إطلاق أخرى "بأسرع ما يمكن".

وبدعم من أشد المدافعَين عنها في المجلس، تحاول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطبيع عمليات الإطلاق غير القانونية التي

تقوم بها والتأكيد على أنها مبررة. وليس هناك ما دفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إجراء عملية الإطلاق هذا الأسبوع أو التهديد بإطلاق عملية أخرى، باستثناء رغبتها في إتقان التكنولوجيا التي فشلت هذا الأسبوع. يجب ألا نسمح للحجم غير المسبوق من عمليات إطلاق الصواريخ الباليستية التي قام بها النظام على مدى العام ونصف العام الماضيين أن يرهقنا. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالدبلوماسية، ونظل نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الجلوس إلى الطاولة لإجراء مفاوضات مجدية بدون شروط مسبقة. ولكن ما دام صمت المجلس يشجع بيونغ يانغ على عصيان التزامات قرار مجلس الأمن، والسعي إلى تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار، فإنها ستستمر في اختيار الذخيرة بدلا من التغذية.

في الوقت نفسه، وبينما تؤكد روسيا والصين من جديد التزامهما بالتوصل إلى حل دبلوماسي، فإنهما تجادلان بأن استصدار وثيقة للمجلس، أو حتى عقد جلسة، هما عملان استفزازيان. وأود أن أذكرهما بأن ما نفعله هنا في مجلس الأمن، على الأقل عندما لا تنجح محاولاتهما التعويقية، هو الدبلوماسية. ومن المرجح أن تحاول الصين وروسيا مرة أخرى إجراء مقارنات زائفة بين عمليات إطلاق القذائف التسيارية غير القانونية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمناورات العسكرية الدفاعية المشتركة المشروعة والمعلنة مسبقا من جانب الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. ومثل هذه المقارنات الزائفة ببساطة لا تصمد أمام التدقيق الدولي. إن جهودنا المشروعة للدفاع ضد الأعمال التصعيدية المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تبرر بأي حال من الأحوال سلوكها غير القانوني. وتستخدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك ببساطة كذريعة لتمكينها من المضي قدما في برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.

وفي مواجهة التهديد المتزايد بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وصمت المجلس، من غير المعقول أن يتوقع عضوان في المجلس أن تقف الولايات المتحدة وحلفاؤها مكتوفي الأيدي. إن التزاماتنا تجاه تحالفاتنا راسخة، وسنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمننا. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التمسك بمصداقية المجلس، والانضمام إلينا في إدانة السلوك غير القانوني، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن متابعة خطتها المعلنة لإجراء عملية إطلاق أخرى ستشكل تهديدا آخر للسلام والأمن الدوليين.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على المعلومات المستكملة التي زودتنا بها. وسأدلي ببعض النقاط الموجزة.

أولا، تدين ألبانيا بشدة ومن دون تحفظ إطلاق نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلا للاستطلاع العسكري قبل يومين، وهو سادس هذه المحاولات والأول منذ عام 2016.

ثانيا، على الرغم من فشل عملية الإطلاق، فإنها مجرد خطوة تصعيدية أخرى من جانب بيونغ يانغ وانتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن. ولن أعددها جميعا، لأن هناك ببساطة عددا كبيرا جدا.

ثالثا، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بسلوكها الفظيع والمتهور، تحديها العلني للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره والمعايير والقواعد المعمول بها. إنها لا تسعى سوى إلى الاستفزاز وزعزعة الاستقرار والتصعيد، بما في ذلك الإعلان عن أنها ستشرع قريبا في إطلاق ساتل آخر.

رابعا، في كل مرة يمنع فيها المجلس من اتخاذ إجراء، يشعر النظام بمزيد من التمكين لمواصلة السير على نفس الدرب. كما رأينا خلال العامين الماضيين، فإن الوصفة تعمل. ولا تظهر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى تجاهل وازدراء متزايدين لمجلس الأمن وقراراته لأنها تشعر بالحماية – ولأنها محمية حقا. وهذا خطأ مطلق، ويتعارض مع ما يمثله المجلس. ونأسف لاستمرار تجاهل صوت أغلبية أعضاء المجلس الذي يدعو إلى رد فعل واضح وقوي على الأعمال غير القانونية وغير المبررة والمتهورة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا استمر المجلس الآن في التسامح مع أعمال كوريا الشمالية التي لا يمكن الدفاع عنها، فسيكون من الأصعب الرد والتصرف في وقت لاحق. وما لم يكن هذا هو هدفنا الحقيقي، ينبغي أن نكسر هذا الصمت الذي يصم الآذان.

ونؤكد من جديد أن مجلس الأمن، بتقاعسه، قد أبلغ دعاة الحرب في كوريا الشمالية بأن أعمالهم لا يترتب عليها عواقب. يجب ألا ننتظر حدوث الأسوأ لنفعل شيئا قد يثبت أنه هزيل جدا ومتأخر جدا. والمجلس بتقاعسه بشأن هذه المسألة، يفشل في جعل نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يفهم حدود سياساته وسلوكه غير المقبولين. إنه يفشل في المساعدة على فتح سبيل للمفاوضات، وهو السبيل الوحيد لمعالجة الأزمة والمساهمة في حلها على النحو الملائم. إنه يخفق في طمأنة البلدان المجاورة، بما في ذلك شعبا اليابان وجمهورية كوريا. وهو يفشل في القيام بواجبه ومسؤوليته الأساسية. إنه يعمل على تآكل مصداقيته. وأخيرا، إنه لا يشرح لأعضاء الأمم المتحدة عموما كيف أن التجاهل المستمر والصريح والمتحدي لقرارات مجلس الأمن المتعددة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يسهم بأي شكل من الأشكال في السلام والأمن.

لذلك، حان الوقت للتكلم والالتفاف حول شعار "لقد طفح الكيل". لا يحتاج شعب كوريا الشمالية إلى المزيد من الأسلحة، ولا تحتاج المنطقة إلى المزيد من الاستفزازات، ولا يحتاج العالم إلى تصعيد أكثر خطورة. والمطلوب هو إجراء محادثات، من خلال مساع دبلوماسية بحسن نية، لكفالة القضاء على برامج أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية والنووية على نحو كامل وشفاف وشامل ولا رجعة فيه. فذلك هو السبيل الوحيد لمساعدة كوريا الشمالية على أن تصبح بلدا طبيعيا وتشرع في التطور والتقدم. ويمكن لمجلس الأمن أن يساعد في ذلك الصدد إذا ما قرر فحسب أن يتكلم بصوت واحد وأن يرد ردا موحدا وواضحا.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة المعقدة التي يواجهها العالم حاليا.

تدين إكوادور بشدة محاولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق ساتل استطلاع عسكري في 31 أيار/مايو. فالتكنولوجيات المستخدمة في قدرات الإطلاق الفضائي وتلك المستخدمة في منظومات القذائف التسيارية متطابقة أساسا في نواح كثيرة. ولهذا السبب، يشكّل ذلك الفعل دليلا آخر على انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصارخ لقرارات مجلس الأمن التي تحظر عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ونحثها على الامتناع عن القيام بمحاولات أخرى لإطلاق سواتل استطلاع عسكرية والتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية.

وتود إكوادور أن تذكّر المجلس بأهمية المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة "المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى". ونود أيضا أن نسلط الضوء على القرار 250/77، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحالية، والذي يعلن أن جميع الدول تقع على عاتقها مسؤولية تاريخية عن كفالة استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية دون غيرها لما فيه صالح البشرية. وقد شاركت كبرى دول العالم في تقديم ذلك القرار.

إن قرارات مجلس الأمن ترسي الأساس لإعادة إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل لها امتثالا كاملا. ولذلك، يؤكد وفد بلدي من جديد أن المجلس قد أعرب، من خلال قراره 2397 (2017) المتخذ بالإجماع، عن تصميمه على اتخاذ المزيد من الخطوات المجدية ردا على أي عملية إطلاق جديدة تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلا بد أن يتصرف مجلس الأمن وأن يتكلم بصوت واحد استجابة للمسؤولية التي أسندها إليه ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين.

في الختام، تحث إكوادور على الامتناع عن جميع الاستفزازات والخطاب المحرض على الحرب. ونشجع تعميق التعاون والحوار، على أساس حسن النية والشرعية الدولية، بهدف تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية والقضاء عليها.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تدين المملكة المتحدة المحاولة الفاشلة المتهورة لإطلاق ساتل التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 31 أيار/مايو. وأود أن أقول بوضوح: لا علاقة لعملية الإطلاق بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي؛ فقد كانت لساتل استطلاع عسكري واستُخدمت تكنولوجيا

القذائف التسيارية لإطلاقه. وبناء على ذلك، فإنها تشكّل انتهاكا آخر لقرارات المجلس. وجاءت عملية الإطلاق في أعقاب تسع مجموعات أخرى من تجارب القذائف التسيارية منذ بداية عام 2023، بما في ذلك تجربة قذيفة تسيارية عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب في نيسان/أبريل – وكلها تأتي في إطار سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور لامتلاك قدرات نووية وقدرات قذائف تسيارية متقدمة من أجل تهديد جيرانها. وعلى الرغم من فشل عملية الإطلاق، فقد تسببت في إثارة قلق شعبي اليابان وجمهورية كوريا. بيد أن شعب كوريا الشمالية هو من يتحمل أفدح ثمن لعمليات الإطلاق تلك، حيث أن حكومتهم تحول الموارد عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للشعب.

إن ذلك السلوك غير مقبول. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاستخفاف بالهيكل الدولي لعدم الانتشار وتشكّل تهديدا كبيرا للسلام والأمن العالميين. وندرك أنها تعتزم تكرار عملية الإطلاق الفاشلة في أقرب وقت ممكن. والمملكة المتحدة مستعدة للعمل على وجه الاستعجال مع جميع أعضاء المجلس لتوجيه رسالة موحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا نزال نهيب بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ بالكامل القرارات القائمة وأن تتصدى للتطوير المستمر لبرامج الأسلحة غير القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومرة أخرى، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن توقف عمليات الإطلاق تلك وتعود إلى الحوار وتتخذ خطوات ذات مصداقية نحو نزع السلاح النووي وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر أنا أيضا إلى السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها.

إن سلسلة الإجراءات التي تتخذها كوريا الشمالية، بما في ذلك آخر عملية إطلاق أجرتها باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، تهدد سلام وأمن اليابان والمنطقة والمجتمع الدولي بأكمله. وكلها تشكّل انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتضم اليابان صوتها إلى الأمين العام في الإعراب عن الإدانة القوية لعملية الإطلاق التي نفذتها كوريا الشمالية بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

فلنكن واضحين: لا يتعلق الأمر بما إذا كان ما جرى إطلاقه ساتلا أم لا أو بما إذا كانت عملية الإطلاق قد فشلت أم نجحت؛ بل يتعلق بحدوث انتهاك آخر لقرارات المجلس. فعملية الإطلاق تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، التي حظرها المجلس من أجل وقف تطوير كوريا الشمالية غير القانوني للأسلحة النووية ووسائل إيصالها. وتستخدم مركبات الإطلاق الفضائية تكنولوجيا مماثلة لتلك المستخدمة في القذائف التسيارية، التي يمكنها حمل رؤوس حربية نووية. ونحن لسنا بصدد مناقشة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي أو الشواغل الأمنية المشروعة. وبغض النظر عما إذا كانت قذيفة أم ساتلا عسكريا، وعما إذا كانت عملية الإطلاق قد نجحت أم فشلت، فإنها تشكّل انتهاكا لقرارات المجلس. ولا ينبغي أن نغفل أن كوريا الشمالية أعلنت بوضوح عزمها انتهاك هذه القرارات مرة أخرى. فقد أعلنت أنها ستطلق قريبا ساتلا آخر للاستطلاع العسكري بعد فشل عملية الإطلاق السابقة. وأحث جميع أعضاء المجلس على تأييد دعوة الأمين العام إلى وقف هذه الأعمال، التي تنم عن عدم احترام للمجلس وميثاق الأمم المتحدة.

وسبق أن ذكّرت الزملاء، في المرة الأخيرة التي اجتمعنا فيها في هذه القاعة لمناقشة ملف عدم الانتشار في كوريا الشمالية، بخطة كوريا الشمالية العسكرية الخمسية (انظر S/PV.9305). وتشمل الخطة إطلاق سواتل استطلاع عسكري. وهذا ما نشهده بالفعل. أولا، نحن نشهد تنفيذ كوريا الشمالية المطرد لبرامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية التي ما فتئت تطورها منذ أمد بعيد. ويشكّل إطلاق السواتل العسكرية جزءا من ذلك. وثانيا، نشهد صمتا وتقاعسا مستمرين من جانب المجلس في مواجهة ما ترتكبه كوريا الشمالية من انتهاكات متكررة. وثالثا، نرى كيف أن كوريا الشمالية تستفيد استفادة كاملة من صمت المجلس وتقاعسه.

ويجادل البعض بأنه ينبغي ألا يجتمع المجلس. وهم يؤكدون أنه لا ينبغي للمجلس أن يستفز كوريا الشمالية وأن يسعى بدلا من ذلك إلى تخفيف حدة التوترات أو أن الصمت وضبط النفس سيسهمان في تهدئة الحالة. وهذا تفكير خاطئ تماما. وكما قلت مرارا وتكرارا، فإن صمتنا لم يؤد إلا إلى تشجيع – وسيظل يشجع – منتهكي القواعد على تحديد

قواعد اللعبة كما يحلو لهم. إن ما كلفتنا به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعا هنا هو الوفاء بمسؤوليتنا الثقيلة عن صون السلم والأمن الدوليين، وعدم صرف النظر عن انتهاكات قرارات المجلس ذاته.

وأخيرا وليس آخرا، من دواعي الأسف الشديد أيضا أن نرى نظام كوريا الشمالية يواصل إنفاق موارد ضخمة على برامجه النووية والصاروخية غير القانونية بينما يضحي برفاه الشعب في كوريا الشمالية. فلو أن الأموال التي أنفقت على إطلاق الساتل العسكري قد أنفقت على الشعب بدلا من ذلك، كم منهم كان سيتم إطعامه؟

ومرة أخرى، تحث اليابان كوريا الشمالية على عدم القيام بمزيد من عمليات الإطلاق، وتحثها مرة أخرى على الامتثال الفوري والكامل لجميع القرارات ذات الصلة والانخراط في الجهود الدبلوماسية وقبول عروض الحوار المتكررة. كما أحث جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء على المشاركة في ذلك النداء.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تدين مالطة بشدة محاولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إطلاق ساتل عسكري يوم الأربعاء، 31 أيار/مايو. وتبين تلك التطورات الأخيرة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير وتحسين قدراتها في مجال القذائف التسيارية في تحد سافر لقرارات مجلس الأمن. فيجب أن تتوقف تلك الأنشطة فورا.

وعلى الرغم من فشل الاختبار الذي أجري يوم الأربعاء الماضي، من المهم التأكيد على أن قرارات مجلس الأمن لا تميز بين عمليات الإطلاق الناجحة والمحاولات الفاشلة. وتظل تلك الأعمال تشكل انتهاكا صارخا وتظهر نمطا مقلقا من السلوك المتهور من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يقوض الجهود العالمية لعدم الانتشار والمضي قدما ببرامجها. ويقوض تجاهل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر والكامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن السلم والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أن يتكلم جميع أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، وأن يظهروا أن هذه الأعمال لن تقبل أبدا.

وتدعو مالطة بيونغ يانغ إلى التخلي تماما وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية والعودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون الفوري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التنفيذ الكامل والفعال لضمانات الوكالة الشاملة، بما في ذلك جميع أنشطة الضمانات الضرورية المنصوص عليها في اتفاق الضمانات. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتأسف مالطة لأن المجلس لا يزال مشلولا فيما يتعلق بالردود على أي من عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات التي شهدناها خلال العام الماضي. وفي ذلك الصدد، تذكر مالطة بالقرار 2397 (2017) بوصفه تذكيرا بأن من واجبنا اتخاذ إجراءات لصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وسيعني عدم القيام بأي شيء أو عدم الرد على تلك الأعمال غير القانونية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطبيع الانتهاكات في مواجهة المجلس.

ويظل شاغل مالطة إزاء الحالة الإنسانية التي يواجهها سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرا. إن الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقانون الدولي تحول الموارد عن شعبها وتمنع تنميتها الاقتصادية وتقوض رفاه سكانها. وتدعو مالطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانخراط بإخلاص مع الأمم المتحدة والنظام الإنساني الدولي، فضلا عن تمكين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء البلد.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن لكل شخص على هذه الطاولة هدفا مشتركا: السلام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولن تؤدي الانقسامات والتقاعس بين أعضاء مجلس الأمن إلا إلى إبعادنا عن الوفاء بواجبنا. وتدعو مالطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في نفس الوقت، إلى وقف جميع الأعمال التي تثير التوترات واختيار طريق الحوار بدلا من ذلك.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

في 31 أيار/مايو من هذا العام، تحطم ساتل عسكري كوري شمالي في البحر قبالة سواحل كوريا الجنوبية، إلى جانب مركبة إطلاقه الفضائية. ومحاولة الإطلاق تلك انتهاك صارخ آخر للقانون الدولي وقرارات المجلس. وفرنسا تدين بشدة ذلك الاستفزاز الجديد.

لقد دعا المجلس كوريا الشمالية في مناسبات عديدة منذ عام 2009 إلى الامتناع عن الأنشطة المتعلقة بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك إطلاق القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية. وبالنظر إلى التشابه الوثيق بين التكنولوجيات المستخدمة في عمليات الإطلاق الفضائية وإطلاق القذائف التسيارية، فإن آخر عملية إطلاق دليل واضح على استمرار برنامج كوريا الشمالية في تحد لقرارات مجلس الأمن. إنه يدل على التصميم على مواصلة التصعيد الذي شهدته الأشهر الأخيرة، والذي تضمن زيادة في عدد عمليات الإطلاق وبيانات غير مسؤولة من جانب بيونغ يانغ.

ولا يمكن للمجلس أن يظل مكتوف الأيدي ويجب عليه أن يرد بانسجام على ذلك الانتهاك الجديد لقراراته. ولا يمكننا أن نقبل أن تصبح كوريا الشمالية دولة نووية. ولن تقبل فرنسا التقليل من شأن هذا التهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونشدد على تصميمنا على السعي إلى تحقيق هدف إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ونحث كوريا الشمالية على الامتثال لالتزاماتها من دون تأخير والعودة إلى طاولة المفاوضات بمتابعة عروض الحوار التي قدمت إليها في عدة مناسبات. وفرنسا مستعدة استعدادا كاملا، إلى جانب شركائها الأوروبيين والدوليين، لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومكافحة الالتفاف على الجزاءات على وجه الخصوص.

السيد أبودو – بيريسبورن (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها للمجلس وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

يساور غانا قلق بالغ إزاء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلا عسكريا في 31 أيار/مايو، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة. ونشجب الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وندعوها إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتخاذ خطوات فورية وملموسة لتهدئة التوترات في شبه الجزيرة الكورية بالامتناع عن المزيد من الإطلاق بتكنولوجيا القذائف التسيارية.

وإطلاق ساتل عسكري تأكيد آخر مثير للقلق على التسارع الهائل في برنامج أسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما إنه انعكاس مثير للقلق لعزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تحقيق أهدافها الاستراتيجية لعام 2023 المحددة في الجلسة العامة السادسة للجنة المركزية الثامنة لحزب العمال الكوري، التي عقدت في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وقد حاولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن، بإطلاقها الأخير، تحقيق هدفين من تلك الأهداف الاستراتيجية الرئيسية – أي إطلاق ساتل عسكري واختبار قذيفة تسيارية عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب. ويوضح التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/2023/171)، لعام 2023، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعمل بدأب لتحقيق هدفها الاستراتيجي الرئيسي الثالث، وهو زيادة إنتاج الأسلحة النووية بشكل كبير، ولا سيما الإنتاج الواسع للأسلحة النووية التكتيكية الأصغر. لعام 2023

ولذلك، فإننا نأسف لأن المجلس، في خضم كل تلك التطورات المتغيرة بسرعة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، لم يكن موحدا في استجابته، على الرغم من الجلسات العديدة التي عقدت بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام والعام الماضي. إننا نحث جميع أعضاء المجلس على اتباع نهج موحد ومختلف بغية الحصول على نتائج مختلفة من انخراطنا في ملف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إحراز تقدم ملموس في تعزيز السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى نهج مبدئي وعملي قائم على الدبلوماسية والحوار وبناء الثقة من أجل التهيئة التدريجية للظروف التي تسمح بالتعاون البناء بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن برنامجها التسلحي. وفي حين أن مختلف أصحاب المصلحة المختلفين قد تكون لهم مصالح مختلفة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب أن يكون واضحا أن تسلح شبه الجزيرة الكورية بالسلاح النووي ليس في مصلحة أحد. ولذلك يجب أن نعمل بشكل تعاوني لتعزيز وحدة المجلس بشأن هذه المسألة وأن نعمل بإخلاص بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء التي عهدت إلينا بولاية قوية لصون السلام والأمن الدوليين.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى بعد ظهر اليوم، في أعقاب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى لجهاز عسكري تحطم قبالة ساحل البحر الكوري. ويؤكد إطلاق ساتل استطلاعي تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ويثبت مسار هذا الإطلاق أننا لسنا في مأمن بأي حال من الأحوال من خطر يمكن أن يؤدي إلى ضرر لا يمكن إصلاحه. ويدين بلدي إطلاق ساتل عسكري يشكل تهديدا لأمن البلدان المجاورة، ويدعو إلى وقف التصعيد لوضع حد لهذه الحلقة المرعبة لشعب شبه الجزيرة الكورية والسفن التجارية حولها، فضلا عن الاحترام الصارم لقرارات المجلس ذات الصلة.

ويعارض بلدي، بوصفه دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تطوير الأسلحة النووية أو استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونلاحظ بقلق بالغ الاتجاه الخطير نحو التقليل من شأن الخطر النووي وقبوله في النزاعات بين الدول. والواقع أن السياق الحالي، الذي يتسم بتصلّب المواقف وتطرفها، من المرجح أن يدفع بعض الدول إلى إعادة النظر في مواقفها الحيادية فيما يتعلق بالدفاع العسكري أو المعدات النووية. ومن شأن هذه النتيجة أن تلحق ضررا بالغا بجميع الجهود المبذولة بالفعل في ميدان عدم الانتشار ويمكن أن تولد اهتماما متجددا بأسلحة الدمار الشامل هذه. ومن شأن ذلك أن يتعارض مع الإرادة التي أعربت عنها أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ومن المهم أن يلقي المجلس نظرة أكثر جدية على الحالة الأمنية التي لا يمكن تحملها في شبه الجزيرة الكورية. وقبل كل شيء، من الأساسي والملح أن تنخرط جميع الأطراف في حوار بحسن نية لإيجاد حل نهائي يمكن أن يضمن الأمن والتعايش السلمي في المنطقة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها ونرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا في جلسة اليوم.

إن صفارات الإنذار التي انطلقت قبل بضعة أيام في سول وأوكيناوا تذكرنا بالأثر الخطير المحتمل الذي يمكن أن يحدثه حادث مرتبط بتجارب القذائف العديدة على السكان المدنيين. وتشكل صفارات الإنذار هذه إشارة تحذير، بالنظر إلى الحالة الأمنية المتوترة التي تتفاقم بسبب كل عملية إطلاق قذيفة. وتلاحظ سويسرا بقلق بالغ التواتر الكبير لعمليات الإطلاق تلك وترحب بعقد هذا الاجتماع. ويجب ألا يقف المجلس مكتوف الأيدي في مواجهة تلك التجارب التي تشكل، إلى جانب البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تهديدا للمجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، إن أي عملية إطلاق تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية تشكل انتهاكا لقرارات المجلس. وكون الصاروخ الأخير كان يهدف إلى وضع ساتل مراقبة عسكري في المدار بدلا من حمل سلاح دمار شامل، وأنه كان هناك إخطار مسبق بالمسار في حين أن عمليات الإطلاق في السنوات الأخيرة لم يعلن عنها، لا يغير من حقيقة أن ذلك يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وفي ظل هذه الظروف، من واجبنا الجماعي بوصفنا أعضاء في المجلس أن ندين عملية الإطلاق الأخيرة وأن نستجيب لها. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن أي محاولات إطلاق في المستقبل.

ثانيا، بينما تنطبق الالتزامات الناشئة عن القرارات ذات الصلة في المقام الأول على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تسري أيضا على جميع الدول الأعضاء، المطلوب منها التنفيذ الفعال لجزاءات مجلس الأمن. وبوصفنا أعضاء في المجلس، وفي سياق التزاماتنا بوصفنا دولا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقع على عاتقنا جميعا التزام بمكافحة انتشار الأسلحة النووية ويجب أن نلتزم بنزع السلاح والإبقاء على المحرمات النووية.

ثالثا، يجب ألا ننسى محنة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال القيود الصارمة التي تفرضها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالجائحة تعرقل بشكل خطير المعونة الإنسانية الدولية. وبعد إعلان منظمة الصحة العالمية أن جائحة مرض فيروس كورونا لم تعد تشكل طارئة صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً، نأمل أن تفتح حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. ولذلك، نرحب بموافقة المجلس، من خلال لجنته المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، على تحديث المذكرة التي تفصل تنفيذ القرار 2664 (2022) في سياق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويضطلع المجلس بدور حيوي في تشجيع الحوار ووقف التصعيد والبحث عن حلول دبلوماسية. وتلك أدوات أساسية لتيسير تنفيذ حل سلمي وشامل للحالة في شبه الجزيرة الكورية. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة وهدف موحد في ذلك الصدد، ونظل ملتزمين بأن يتمكن المجلس من التكلم بصوت واحد بشأن هذه المسألة.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تمنياتي لكم، سيدي، ولفريق الإمارات العربية المتحدة بشهر ناجح جدا في رئاسة مجلس الأمن. وأؤكد لكم دعم موزمبيق وتعاونها كلما دعت الحاجة إلى ذلك. واسمحوا لي أيضا أن أكرر تهانينا لسويسرا على قيادتها البارعة للمجلس خلال شهر أيار/مايو.

وأشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على ما وافتنا به من معلومات مستكملة. كما أنوه بحضور الممثل الدائم لجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

على مر السنين، أصبحت الحالة في شبه الجزيرة الكورية حساسة جدا ومدعاة للقلق الشديد. وتؤكد موزامبيق من جديد أهمية التكنولوجيات الجديدة لتحسين نوعية حياة البشر وعدم تفاقم الأزمات وعدم الاستقرار. ويؤكد إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلا آخر، رغم عدم نجاحه، استمرار التوترات في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى سوء التقدير والمواجهة، فضلا عن تآكل الامتثال لنظم عدم الانتشار في المنطقة.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، بما في ذلك خلال الإحاطة السابقة بشأن هذه المسألة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9305)، تكرر موزامبيق دعوتها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بقرارات مجلس الأمن والتعاون في تخفيف حدة الحالة المتوترة بالفعل. ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم وحدوث تغييرات في الوضع الراهن على الرغم من الاجتماعات المتكررة للمجلس.

وندعو مجلس الأمن إلى الوفاء بمسؤولياته بالمشاركة في الجهود الرامية إلى استئناف الحوار. وينبغي النظر في المشاركة الدبلوماسية وإتاحة الفرصة لإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالكف عن الأعمال الاستفزازية والعودة إلى طاولة المفاوضات. وبالنظر إلى التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية وحقيقة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل إظهار العزم على مواصلة تطوير قدراتها التقنية والتكنولوجية، يجب متابعة سبل الحوار والحفاظ عليها.

وفي الختام، ندعو المجلس إلى استخدام دوره الأساسي وولايته في صون السلام والأمن الدوليين لتشجيع الحوار ووقف التصعيد والبحث عن حلول دبلوماسية.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأرحب بوفد جمهورية كوريا في هذه الجلسة.

تشجب البرازيل استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية في آخر إطلاق صاروخي من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 31 أيار/مايو.

إذ تسلّم البرازيل بحق جميع البلدان في مواصلة برامجها الفضائية السلمية، فإنها تشدد أيضا على ضرورة أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالا كاملا لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي أيضا.

وفقا لعدة تقارير استخدم صاروخ تشوليما-1 محركات مماثلة لتلك المستخدمة في القذيفة التسيارية العابرة للقارات هواسونغ-15 التي تعمل بالوقود السائل في انتهاك واضح للفقرة 2 من منطوق القرار 2094 (2013) التي تحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء أي عمليات إطلاق أخرى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

ونرحب بإصدار إشعار سابق للإطلاق إلى المنظمة البحرية الدولية هذه المرة بوصفه وسيلة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون في جمهورية كوريا واليابان فضلا عن التنقل البحري والجوي في المنطقة. بيد أن هذا الإخطار لا يلغي عدم قانونية الإطلاق الأخير، بل يعدُّ الإنذار الناشئ عن هذا الإطلاق مثالا آخر على مدى خطورة هذا الملف الذي يمكن أن تترتب عنه عواقب وخيمة نتيجة لسوء تقدير من أي طرف من الأطراف.

تبين التعبئة الأخيرة للأصول العسكرية بهدف اعتراض محتمل للقذائف مستوى التوتر الذب تشهده المنطقة حتى وإن كانت ذات طابع دفاعي. ويجب تخفيف حدة هذه التوترات.

وستواصل البرازيل بذل كل الجهود اللازمة لتعزيز المشاركة التي قد تسهم في تخفيف التوترات والحد من مخاطر التصعيد. وكما قلنا من قبل، فإن الحوار مهم بين الأصدقاء ولكنه ضروري بين الخصوم أيضا. وما زلنا مقتنعين بأن التعاون وليس العزلة يظل أفضل طريق للمضي نحو شبه جزيرة كورية سلمية مستقرة وخالية من الأسلحة النووية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشهد شبه الجزيرة الكورية في الوقت الحاضر توترات ومواجهات متزايدة، وتعرب الصين عن شعورها بالقلق إزاءها.

إن للحالة في شبه الجزيرة حتى اليوم أسبابا، وينبغي لجميع الأطراف أن تنظر في لب المسألة وليس أعراضها فحسب. وعليها أن تنظر إلى ما حدث بالأمس أيضا وليس اليوم فقط، ليس فقط أفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بل أيضا أقوال وأفعال جميع الأطراف.

لقد طال أمد مسألة شبه الجزيرة الكورية – بوصفها من مخلفات الحرب الباردة – لعقود من الزمان على الرغم من أن جوهرها وسياقها واضحان وضوح الشمس. فعلى مدى عقود ظلت آلية السلام مفقودة في شبه الجزيرة. كما ظلت الشواغل الأمنية المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عالقة لفترة طويلة دون حل. واستمر اتساع فجوة الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة إلى حد خطير حيث استمر وقوع الجانبين مرارا وتكرارا في دوامة غريبة من الحوار والتهدئة والجمود والمواجهة وتصعيد التوترات.

لقد كانت هناك أوقات للأمل في هذه المسألة، بما في ذلك الإطار المتفق عليه لعام 1994 والبيان المشترك الصادر في 19 أيلول/سبتمبر عن ستة أطراف في عام 2005 وإعلان سنغافورة لعام 2018. في تلك الأوقات كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشارك بنشاط في حوار مع الولايات المتحدة وامتثلت عموما للاتفاقات. ولكن على النقيض من ذلك لم تتقيد الولايات المتحدة بمبدأ الالتزام والعمل المتبادلين وعادت إلى مسارها القديم القائم على فرض الجزاءات والضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما أدى إلى عكس مسار الحالة وتدهورها وبالتالي ضياع الفرصة لحل المسألة.

في السنوات الأخيرة وعن طريق إدماج شبه الجزيرة الكورية في استراتيجيتها لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، واصلت الولايات المتحدة أنشطتها العسكرية وعززت إلى حد كبير وجودها العسكري سواء في شبه الجزيرة أو في المناطق المحيطة بها، الأمر الذي هدد بشكل خطير المصالح الأمنية الاستراتيجية لشبه الجزيرة والدول المجاورة لها. فقبل أكثر من شهر بقليل أصدرت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا إعلان واشنطن الذي أعربتا فيه عن عزمهما على تعزيز الردع الموسع بما في ذلك التخطيط لإرسال غواصات نووية استراتيجية إلى شبه الجزيرة. إن نهج الولايات المتحدة يعدُّ تجاهلا لمخاوف الدول الأخرى ويظل مدفوعا تماما بمصلحتها الذاتية الجيوسياسية التي صممت من

خلالها على استغلال المسألة لإثارة التوتر في شبه الجزيرة. إن هذه الممارسات من الولايات المتحدة تجسد عقلية الحرب الباردة ولا تؤدي إلا إلى إثارة المواجهة بين الكتل وتقويض المصالح الأمنية الاستراتيجية للبلدان الأخرى وتتعارض مع هدف صون السلام والاستقرار وتعزيز هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

إن الوضع الحالي في شبه الجزيرة يتسم بالتوتر والهشاشة والتعقيد والحساسية. وكلما زاد ذلك زادت تضاعفت أهمية حفاظ جميع الأطراف على الهدوء وضبط النفس وتجنب الاستفزازات المتبادلة فضلا عن الحيلولة دون تصعيد الحالة أو حتى خروجها عن نطاق السيطرة. وكلما زاد الحال تضاعفت أهمية أن تواصل جميع الأطراف الالتزام بالجهود الدبلوماسية وتحقيق تسوية سياسية علاوة على السعي جاهدة لمعالجة شواغلها المشروعة عن طريق استئناف الحوار الهادف فيما بينها. كلما زاد الحال كذلك، تضاعفت أهمية تركيز جميع الأطراف على النظر في المشهد العام وفي الأجل الطويل وتعزيز إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإنشاء آلية سلام في شبه الجزيرة بطريقة متزامنة وتستند إلى نهج ذي مسارين.

وقد أشارت بعض البلدان مرارا وتكرارا إلى أنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يظل غير مبال بالوضع الراهن في شبه الجزيرة وأن عليه أن يضطلع بدور بناء فيها. تتشاطر الصين ذلك الرأي، ولكن كيف يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور بناء؟ هل من الإنصاف توجيه إصبع الاتهام إلى طرف واحد وإلقاء كل اللوم عليه؟ من الواضح أن الأمر ليس كذلك لأنه لن يؤدي إلا إلى تفاقم النزاعات والاستفزازات وإثارة شكوك جديدة في الحالة المتوترة أساسا في شبه الجزيرة. وينبغي للمجلس أن يضطلع بدور بناء عن طريق جهوده الرامية إلى زيادة الحد من التصعيد وتعزيز الوحدة والثقة المتبادلة.

وتتمثل منطلقات مشروع القرار بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – الذي شاركت في تقديمه الصين وروسيا – في تذليل الصعوبات التي تعترض سبل عيش شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإبداء حسن النية والمؤشرات الإيجابية وتهيئة الظروف لاستئناف الحوار وتغيير الحالة وتشجيع التوصل إلى حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة، نأمل أن تنظر إليه جميع الأطراف بشكل إيجابي.

أخيرا، لا بد لي من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تدعو إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بذريعة عدم الانتشار من ناحية، بينما تواصل تحديث مظلتها النووية وتتعاون مع بعض البلدان الأخرى في الغواصات النووية علاوة على نقل أطنان من اليورانيوم المخصب المستخدم في صنع الأسلحة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من ناحية أخرى. وهذا مثال نموذجي على سياسة الكيل بمكيالين. إن مثل هذا التعاون لا يؤدي إلا إلى تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار وتأجيج سباق التسلح وتهديد السلم والأمن الإقليميين والتأثير سلبا على عملية إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية. وبالتالي يجب وقفه.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): استمعنا إلى بيان السيدة روزماري ديكارلو. وقد شعرنا بالدهشة لعدم سماعنا ولو كلمة واحدة اليوم – حتى في البيان الذي أدلى به الأمين العام فيما يتعلق بعملية الإطلاق – عن أن للنشاط العسكري المتزايد من جانب الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان في شمال شرق آسيا أثرا مدمرا على المنطقة. فذلك أمر واضح بيد أن الأمانة العامة ما برحت تتجاهله تماما. ويجب عليها أن تتخذ موقفا محايدا وموضوعيا. عوضا عن ذلك وردت في الإحاطة مواضيع أخرى ليست ذات صلة، مثل الاتهامات المتعلقة بالنشاط السيبراني لبيونغ يانغ.

وما برح الاتحاد الروسي يدعو إلى النظر الشامل في الحالة في شبه الجزيرة الكورية في مجلس الأمن مع ضمان النظر في جميع العوامل التي تؤثر عليها بطريقة متوازنة. ونرى أن المحاولات الرامية إلى رسم صورة أحادية الجانب للأحداث، كما رأينا اليوم من جانب بعض الوفود، تؤدي إلى نتائج عكسية للغاية وتتعارض مع الأهداف التي عُهد بها إلى أعضاء مجلس الأمن، وهي أن يكونوا محايدين وموضوعيين عند الرد على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. فهي لا تعمل سوى على أن تبعدنا أكثر عن حل جميع المسائل في شبه الجزيرة الكورية.

وفي الآونة الأخيرة، تدهورت الحالة في المنطقة دون الإقليمية تدهوراً كبيراً. وقد أشرنا مراراً وتكراراً إلى السبب الجذري للتوترات المتصاعدة الحالية – وهو رغبة الولايات المتحدة وحلفائها في زيادة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار مفهوم ما يسمّى "الردع الموسع". إن العواقب السلبية للغاية لاستمرار التدريبات العسكرية في المنطقة دون الإقليمية ينبغي أن تكون واضحة بالفعل للجميع، لكن واشنطن لا تنوي التمهّل هناك.

وفي 25 أيار/مايو، أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدريبات بالذخيرة الحية غير بعيد عن الحدود مع كوريا الشمالية شارك فيها، وفقاً لتقارير إعلامية، 500 2 جندي ونحو 610 من أنظمة الأسلحة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر الهجومية والطائرات بلا طيار والدبابات والمدفعية. وعلاوة على ذلك، فإن تلك التدريبات ليست سوى الأولى من سلسلة من المقرر أن تكتمل قبل منتصف حزيران/يونيه. ويطلق عليها "التدريبات الماحقة المشتركة للقوة النارية". وكما كانت الحال أيضاً في الربيع والمناورات العسكرية السابقة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، كانت هذه المناورات غير مسبوقة من حيث الحجم. ومن الواضح أن هذه الأعمال لا تُسهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة دون الإقليمية، ولا تزال الحالة، كما ذكرنا مراراً وتكراراً، تتبع حلقة مفرغة.

تزعزع هذه الأعمال الاستقرار – لا بالنسبة للحالة في شمال شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل. إن لعسكرتها المستمرة ومحاولاتها المكشوفة لترسيم حدود جديدة هناك تأثيراً سلبياً على الاستقرار العالمي. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الاتفاقات الأخيرة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بشأن استخدام الأسلحة النووية والتي لن تؤدي إلا إلى زيادة تصعيد التوترات والتحريض على سباق التسلح.

وقد دأبت روسيا على انتقاد أي نشاط عسكري يهدد أمن شبه الجزيرة الكورية وأمن بلدان شمال شرق آسيا. وبالمثل، نعارض أيضاً سياسة الطريق المسدود واللاإنسانية المتمثلة في زيادة ضغط الجزاءات. وعلى نحو منفصل، نشير إلى أن القيود الانفرادية لا تدوس على سيادة الدول الأعضاء ومصالحها المشروعة وتتعارض مع معايير وقواعد التجارة الدولية فحسب، بل تقوّض أيضاً نزاهة القيود التي يوافق عليها مجلس الأمن.

وأذكّر مرة أخرى بأن قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسعى إلى إيجاد سبل لتسوية الحالة في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وعلى نحو نرى، لا يوجد بديل مقبول.

وفي ذلك الصدد، نلفت انتباه المجلس مرة أخرى إلى خطة العمل الروسية – الصينية للتوصل إلى تسوية شاملة للحالة في شبه الجزيرة الكورية. تتضمن تلك الخطة خطوات ملموسة من جانب الدول المعنية في مختلف المجالات. ومن الواضح أنها ستتطلب حواراً قائماً على الاحترام المتبادل يراعي الشواغل والحقوق المشروعة لجميع الدول المعنية بما في ذلك، على نحو جلي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وننوّه بالاستعداد للحوار الذي أشار إليه ممثل الولايات المتحدة، ولكننا لسنا متأكدين من أن واشنطن مستعدة حقاً لإجراء مناقشة بناءة مع بيونغ يانغ. ويمكن رؤية ذلك في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية في الملف الكوري على مدى العقود الماضية، وكذلك من خلال الخطوات العملية التي اتخذتها الولايات المتحدة. وندعو واشنطن إلى اتخاذ خطوات محددة لخفض التوترات واستئناف الحوار بدلاً من محاولة نقل المسؤولية إلى دول أخرى.

وما زلنا على اقتناع بأن مجلس الأمن يمكن أن يؤدي أيضاً دوراً إيجابياً إذا كانت مناقشاته بناءة وشاملة وسعت المنتجات المقترحة إلى تحقيق نتائج إيجابية حقاً. وفي ذلك الصدد، نحيط علماً بمشروع القرار السياسي والإنساني الروسي – الصيني الذي لا يزال مطروحاً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للإمارات العربية المتحدة.

أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها، ونرحب بمشاركة ممثل جمهورية كوريا في جلسة اليوم.

تضم دولة الإمارات العربية المتحدة صوتها إلى الأمين العام في إدانته القوية لإطلاق الساتل العسكري من قبل جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية. تثير هذه الأحداث قلقاً بالغاً. وعلى الرغم من فشل إطلاق صاروخ الساتل في 31 أيار/مايو، تعهد مسؤولون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقيام بعملية إطلاق ثانية في أقرب وقت ممكن. ونؤكد من جديد أن أي عملية إطلاق تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية محظورة من قبل مجلس الأمن، ونحثّها بقوة على الكفّ عن أنشطتها غير القانونية والخطيرة والاستفزازية.

وتودّ دولة الإمارات العربية المتحدة أن تؤكد على النقاط التالية فيما يتعلق بهذا الإطلاق الأخير.

أولاً، لا يمكن للمدنيين أن يظلوا تحت رحمة التهديدات المستمرة. وننوّه بأنه تم تقديم إنذار مسبق نوعاً ما بالساتل المزمع إطلاقه في هذه المناسبة الأخيرة. وربما يكون ذلك قد قلل من المخاطر التي تتعرض لها البلدان المجاورة إلى حد ما، ولكن هذه التحذيرات لا تضفي الشرعية على عدم مشروعية الإطلاق الذي تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا تقلل من شأنه. إن الخوف والخطر المفروضين على شعبي جمهورية كوريا واليابان نتيجة لتلك الأعمال غير مقبولين ولا مبرر لهما. ونقف متضامنين مع حكومتي وشعبي هذين البلدين ومع المنطقة الأوسع نطاقاً.

ثانياً، نكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أن الدول يمكن أن تستخدم السواتل للأغراض السلمية. ومع ذلك، وبسبب الإجراءات السابقة، منع المجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، بغض النظر عن الهدف، لأن عمليات الإطلاق هذه قد تساعد على التعجيل ببرنامجها غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل.

وتشير التقارير إلى أن الهدف من هذا الإطلاق الأخير كان وضع أول ساتل استطلاع عسكري للبلد في المدار. يذكّرنا ذلك بالتعهد الذي قطعه زعيم البلد بالتعجيل بما يسمى خطته العسكرية الخمسية بأن "تخوض حرباً على أعلى مستوى"، على حد تعبير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهذا أمر يثير قلقاً بالغاً بالنظر إلى الأسلحة النووية والقدرات العابرة للقارات التي ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطورها بوتيرة سريعة. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة إلى الدبلوماسية والحوار لإجراء محادثات بأي شكل من الأشكال. ويجب أن يكون تفعيل مسار كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه لنزع السلاح النووي، بما في ذلك العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون تأخير، هو سبيل المضي قدماً بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي.

إن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من تلك الأهداف دور حاسم. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتقيد بضمانات الوكالة وأن تسمح لمفتشي الوكالة بالعودة إلى البلد.

ثالثاً، لا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشير التقديرات إلى أن التقارير التي تفيد بتفاقم نقص الأغذية، إلى جانب الظروف الجوية القاسية وقرار البلد بإبقاء حدوده مغلقة أمام المنظمات الإنسانية، تُعرّض ما يصل إلى 60 في المائة من سكان البلد لخطر سوء التغذية. ويُزعم أن ذلك قد زاد بنسبة 20 في المائة في السنوات الثلاث الماضية.

وقد اعترفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ولكنها لم تهيئ بيئة مواتية لإيصال المعونة، بما في ذلك عدم السماح لموظفي الأمم المتحدة بالعودة إلى البلد. وفي نهاية المطاف، فإن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو الذي يعاني، ونحث الحكومة على دعوة المنظمات الإنسانية للعودة إلى البلد لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. إن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو الذي يحتاج إلى دعم المجلس في هذا الوقت.

وفي الختام، نذكر بأنه عندما كان المجلس متحداً بشأن هذه المسألة في الماضي، كان قادراً على كبح سعي جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية غير القانوني إلى حيازة الأسلحة النووية. وتحثّ دولة الإمارات العربية المتحدة المجلس على إيجاد هذه الوحدة مرة أخرى والتحدث بصوت واحد لمعالجة هذه الحالة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكملة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة، وأعدكم بألا أطيل كثيراً في الرد على عدد قليل من تلك الاتهامات.

أولاً، أود أن أشير إلى أنني وجدت من المثير للاهتمام أن ممثل الوفد الصيني لم يدِن، في أي وقت، الإطلاق الفضائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكرر أن عملية الإطلاق هذه تشكل انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن.

لقد كانت هناك إشارة إلى انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتفاقات، ولا سيما الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يعود تاريخه إلى أوائل تسعينيات القرن العشرين. والأمر المثير للاهتمام في تلك الفترة الزمنية هو أنه بينما كان يفترض أن تتقيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذلك الاتفاق، فإنها كانت أيضا بصدد وضع برنامج سري لتخصيب اليورانيوم – وهو ما لا علاقة له بالتقيد بذلك الاتفاق.

وكانت هناك إشارة إلى إعلان واشنطن. ولكي نكون واضحين جدا: إن إعلان واشنطن هو رد على الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق ببرامجها للقذائف التسيارية والأسلحة النووية. وليس العكس – فقط لأكون واضحا. وهذه ليست مسألة بين جانبين هنا في مجلس الأمن. فهناك طرف واحد أخضعه مجلس الأمن لجزاءات، وهو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكانت هناك إشارة إلى مشروع القرار الصيني والروسي الذي من شأنه أن يخفف الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الصعب تصور أنه ينبغي لنا أن نخفف الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بينما تواصل سلوكها المزعزع للاستقرار. ويجب أن نفكر في الرسالة التي يبعث بها ذلك إلى العالم – وهي أن البلدان يمكن أن تمضي قدما وتنتهك عمدا قرارات مجلس الأمن وستكافأ. يجب أن نفكر بجدية شديدة في ذلك. وأود أيضا أن أشدد على أنه في تعاوننا في مجال الردع مع جمهورية كوريا، لا تنتهك الولايات المتحدة ولا جمهورية كوريا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأريد فقط أن أكون واضحا جدا بشأن ذلك.

والنقطة الأخيرة تتعلق باستعداد الولايات المتحدة للانخراط بجدية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد قلنا في مناسبات عديدة إننا مستعدون لإجراء حوار غير مشروط مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمحاولة معالجة خلافاتنا. وكما يعلم جميع الأعضاء، رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدخلاتنا في مناسبات عديدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أفهم أنكم، سيدتي الرئيسة، لا تريدونني أن أدلي ببيان آخر، ولكن بما أن ممثل الولايات المتحدة أدلى بالفعل ببيان آخر، يجب أن أرد عليه. وسأحاول أن أتوخى الإيجاز.

أولا، على نحو ما ذكرت في بياني السابق، هناك أسباب للحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية. فالأمر ليس ببساطة ما قاله ممثل الولايات المتحدة: كل الأخطاء ارتكبها جانب واحد، ونُسبت المسؤولية بالكامل عنها إلى يتحملها جانب واحد. وبغية حل المسائل في شبه الجزيرة بشكل فعال وشامل، يجب أن نركز على جوهر المشكلة – وهو الافتقار إلى آلية لإحلال السلام وعدم معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وانعدام الثقة الطويل الأمد بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

ثانيا، ذكرت أيضا في بياني أنه حدثت بعض التطورات الواعدة في الماضي، بفضل إظهار الالتزام السياسي من جانب جميع الأطراف، والالتزام بالدبلوماسية واتخاذ إجراءات ملموسة. وقالت الولايات المتحدة

إن باب الدبلوماسية لا يزال مفتوحا، لكنها في الوقت نفسه انخرطت في القيام بأنشطة عسكرية في شبه الجزيرة وفي المناطق المحيطة بها. فكيف لذلك أن يظهر حسن النية لحل المشكلة؟

ثالثا، فيما يتعلق بإعلان واشنطن، توفر الولايات المتحدة ردعا موسعا لحلفائها، ولا سيما الزيارة المزمعة لغواصة نووية استراتيجية إلى شبه الجزيرة بعد 42 عاما، مما عزز بشكل خطير الشعور بانعدام الأمن لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقفها أيضا بشأن تلك المسألة. ونفهم جميعا بوضوح أنه إذا استمرت الولايات المتحدة في مسارها الحالي، فإنها ستؤدي حتما إلى زيادة استفزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزيادة التوترات في شبه الجزيرة.

في الختام، أذكر ممثل الولايات المتحدة مرة أخرى بأنه يجب عليه إجراء تقييم شامل وهادئ ودقيق للحالة الراهنة وإبداء الإرادة السياسية وإظهار المرونة اللازمة واتخاذ إجراءات حقيقية لإعادة إطلاق الحوار والدعوة إلى التوصل لحل سياسي وبذل كل جهد ممكن لتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة مجلس الأمن الهامة اليوم. وأعرب عن امتناني أيضا للسيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها.

تدين جمهورية كوريا، بأشد العبارات الممكنة، إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لما يسمى ساتل الاستطلاع العسكري في 31 أيار/مايو، بالتوقيت المحلي. لقد كان نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مهووسا تماما بإطلاق ساتل للاستطلاع العسكري منذ أن كشف النقاب عن خطته الخمسية للتنمية العسكرية في عام 2021. وزار زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الهيئة الوطنية لتطوير قطاع الفضاء، المدرجة في قائمة جزاءات مجلس الأمن، في نيسان/أبريل وأيار/مايو، ووافق شخصيا على إطلاقه. ويبين ذلك بشكل واضح أن ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومؤيديها القلائل بأن استفزازاتها كانت ناجمة عن مناورات عسكرية أو تحركات جمهورية كوريا والولايات المتحدة لتعزيز ذلك التحالف، في مواجهة التهديد المتزايد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يتسق مع الحقائق. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفعل ما تريد، وفقا لقواعد اللعبة الخاصة بها.

وبعد عملية الإطلاق، سخرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأمين العام وأدانته على البيان الذي أصدره أمس بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، أصدرت كيم يو – جونغ، شقيقة زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بيانا لتبرير عملها غير القانوني بادعاء حقها السيادي في استخدام الفضاء الخارجي، متجاهلة المجلس تماما. وبينما كانت تعيد التأكيد على خطتهم لإطلاق ساتل آخر إلى أن تنجح في ذلك، قالت:

> ”إن المنطق المستبعد القائل بأنه ينبغي عدم السماح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها [بإطلاق ساتل] وفقا لـ ”القرار“ ... من الواضح أنه ... أسلوب عصابات وخاطئ...“.

وقد صادفت تشبيها مناسبا في ذلك اليوم كحجة مضادة، وهو أن السكين مجرد أداة مطبخ بالنسبة للناس العاديين، لكنه سلاح فتاك بالنسبة للمجرمين.

إن أي عملية إطلاق تستخدم فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكنولوجيا القذائف التسيارية محظورة صراحة بموجب قرارات متعددة لمجلس الأمن. والسبب بسيط. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الحالة الأولى والوحيدة التي أساءت استخدام نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ثم طورت علنا أسلحة نووية ونظم إيصالها. وفي هذا الصدد، لست بحاجة إلى تذكير الأعضاء بأن مجلس الأمن، بدون أي اعتراض أو امتناع عن التصويت، اتخذ بالإجماع القرار 2087 (2013) في كانون الثاني/يناير 2013 للرد على ما يسمى بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للساتل كوانغ ميونغ سونغ–3.

وبغض النظر عما إذا كان قد نجح أم لا، وأيا كان المصطلح الذي تستخدمه بيونغ يانغ لوصفه، فلا شك في أن الإطلاق يشكل

انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن. فهو لا يندرج في فئة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. فمركبات الإطلاق الفضائية تشتمل على تكنولوجيات تكاد تكون مطابقة لتلك المستخدمة في القذائف التسيارية، مثل الصواريخ المتعددة المراحل ونظم التوجيه والملاحة والتحكم. وعندما تضع رأسا حربيا نوويا، بدلا من ساتل، على مركبة إطلاق فضائية، ينتهي بك الأمر بحيازة سلاح نووي. كما أن القرار 2270 (2016)، الذي اتخذ بالإجماع بعد ما يسمى بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للساتل كوانغ ميونغ سونغ-4 في شباط/فبراير 2016، أوضح أيضا بما لا يدع مجالا للشك أن عملية الإطلاق هذه تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية وبالتالي فهي محظورة.

يجب أن يتصرف المجلس بشكل موحد قوي. وينبغي ألا يظل مجلس الأمن صامتا إزاء عملية الإطلاق الفاشلة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد امتنع المجلس في الماضي عن اتخاذ تدابير جوهرية بشأن عمليات الإطلاق الفاشلة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتعلم من عمليات الإطلاق الفاشلة تلك وتنهض ببرنامجها لأسلحة الدمار الشامل. إن تقاعس المجلس لا يشجع بيونغ يانغ فحسب، بل يضلل المجتمع الدولي أيضا ليقبل بأن المجلس سيقف مكتوف الأيدي وينتظر عملية إطلاق ناجحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل أن يرد بجدية. وبينما نتكلم اليوم، تسعى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى كسب الوقت لتستمر في تطوير برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية وفقا لخطتها، مستغلة بشكل كامل شلل مجلس الأمن وضعف تنفيذ الجزاءات التي فرضها.

وفي ضوء ذلك، أود أن أشدد على ضرورة تعزيز تعاوننا لقطع مصادر الإيرادات التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتمويل برنامجها لأسلحة الدمار الشامل. وتستفيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استفادة هائلة من أنشطتها الإلكترونية الخبيثة ومن العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات في الخارج الذين يحملون هويات مزورة ويعملون في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على السلام والأمن الدوليين. وينبغي لمجلس الأمن أن يفعل المزيد لمنع تلك المسألة الملحة والتصدي لها.

يجادل البعض بأن الجزاءات غير فعالة في التصدي لبرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل. بيد أن الجزاءات ما فتئت تحد بصورة ما حتى الآن من تدفقات الإيرادات غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن فعالية الجزاءات تتوقف على تنفيذ جميع الأطراف لها تنفيذا كاملا، بما في ذلك كل أعضاء المجلس.

ببساطة، إنه لأمر مروّع أن نرى نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينفق بهوس مبالغ طائلة وموارد هائلة على برنامجه لأسلحة الدمار الشامل، بينما يعاني شعبه باستمرار من نقص غذائي يزداد سوءا، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان. إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور إلى امتلاك ترسانة نووية متطورة، في تجاهل تام لالتزاماتها الدولية، وسيطرتها الاستبدادية على شعبها، هما في الواقع وجهان لعملة واحدة. ويحث وفد بلدي جميع أعضاء مجلس الأمن على تأييد استئناف جلساته العلنية بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي يبقيها المجلس قيد نظره.

في الختام، تود جمهورية كوريا أن تؤكد من جديد أن باب الحوار والتفاوض لا يزال مفتوحا على مصراعيه، على الرغم من الاستفزازات والتهديدات المكثفة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جديد على الامتناع عن أي أعمال تصعيدية أخرى وعلى الوفاء بالتزاماتها الدولية والعودة إلى طريق الدبلوماسية.

رفعت الجلسة الساعة *16/25*.